

## تحصيل الأموال العامة

يشمل مفهوم الأموال العامة جميع أنواع الضرائب والرسوم والغرامات والذمم والديون المتحققة على الأفراد والشركات والمؤسسات لصالح الخزينة بالإضافة للأموال المتحققة لصالح الوحدات الحكومية المستقلة والجامعات الرسمية وأمانة عمان والبلديات. والجدول أدناه يبين مبلغ المطالبات الواردة لمديرية الأموال العامة في وزارة المالية من الجهات المختلفة والمحصل منها ورصيد آخر المدة خلال السنوات (2021-2024):

مديرية الأموال العامة										
تقرير الأرصدة للأعوام 2021 ، 2022 ، 2023										
بالمليون دينار										
السنة	رصيد أول المدة	المطالبات الجديدة خلال السنة			التحصيلات خلال السنة			المطالبات التي تم اغلاق قيودها (قضاء، اعفاء رئاسة، .....)		رصيد آخر المدة
		المبلغ	نسبة التغيير %	الوزن النسبي %	المبلغ	نسبة التغيير %	الوزن النسبي %	المبلغ	نسبة التغيير %	
2021	294	56	19.0	25	7.7	1	324	10.2		
2022	324	62	19.1	37	10.7	4	345	6.5		
2023	345	53	-14.5	28	-24.3	0.2	369.8	7.2		
2024	370	113	113.2	41	46.4	6	436	18.1		

يلاحظ من الأرقام الواردة في الجدول أعلاه إنخفاض في كفاءة تحصيل الأموال العامة وذلك في ظل المعطيات أدناه :

ارتفاع واضح في مبالغ المطالبات المالية المحولة لمديرية الأموال العامة من قبل الجهات المختلفة بقيمة 60 مليون دينار لسنة 2024 وبنسبة ارتفاع 113.2% مقارنة بسنة 2023. وبالرغم من ذلك ارتفعت التحصيلات بنسبة 46.4% وبمبلغ 41 مليون وهي أقل بكثير من المتوقع في ظل ارتفاع قياسي في مبلغة المطالبات الجديدة والمشار إليه أعلاه مما يعكس انخفاض في كفاءة التحصيلات بشكل عام.

إرتفاع رصيد مبلغ المطالبات المالية آخر المدة لدى مديرية الأموال العامة بمقدار 66.2 مليون دينار لسنة 2024 وبنسبة زيادة 18.1% مقارنة مع سنة 2023 التي بلغت 7.2%.

وجود مطالبات منذ أكثر من (40) سنة ولا زالت جارية لغاية تاريخه بلغت 457.8 ألف دينار في حين بلغت المطالبات التي مضى عليها أكثر من (20) سنة ولا زالت قائمة حتى تاريخه ما قيمته 13.88 مليون دينار كما بلغت المطالبات التي مضى عليها أكثر من (10) سنوات مبلغ 81.82 مليون دينار ولا زالت جارية حتى تاريخه.

❖ بلغ عدد مطالبات الأمانات التي تزيد قيمتها عن 100 ألف دينار لكل منها ( 185 )مطالبة مالية وبقيمة إجمالية 113.5 مليون دينار شكلت ما نسبته 26% من إجمالي المطالبات الجارية (إيرادات وأمانات) لسنة 2024 في حين بلغ عدد مطالبات الإيرادات التي تزيد قيمتها عن 100 ألف دينار لكل منها ( 108 ) مطالبة مالية وبقيمة اجمالية 54 مليون دينار شكلت ما نسبته 12.4% من إجمالي المطالبات الجارية (إيرادات وأمانات) لسنة 2024، كما لوحظ وجود (15) مطالبة مالية فقط بلغت قيمتها 60.63 مليون دينار و بنسبة 13.9% من إجمالي المطالبات الجارية (إيرادات وأمانات).

### الأسباب التي أدت الى إنخفاض نسبة تحصيل الأموال العامة:

- ❖ عدم إجراء أية تعديلات جوهرية على قانون تحصيل الأموال العامة الذي صدر سنة 1952 تساعد الإدارة في تحصيل الأموال العامة بطريقة فعالة.
- ❖ وجود نقص في التشريع حيث لم تصدر لغاية تاريخه التعليمات الواردة ضمن المواد (3 ، 18 ، 19 ) من القانون أعلاه لتوضيح وتفصيل بعض الإجراءات الواردة في القانون.
- ❖ عدم تفعيل بعض إجراءات التحصيل المنصوص عليها في القانون أعلاه ومنها بيع الأموال غير المنقولة بالمزايدة بعد مرور سنة من تاريخ الحجز.
- ❖ عدم وجود نظام تواصل الكتروني يتيح للمديرية الوسيلة المناسبة لتبليغ الإشعارات الخاصة بالمطالبات.